

مسح رأسه أو خفيه أو حبيبه أو وجهه في التيمم بغير يديه من خشبه
 أو خرقة أو نحوها فوجهان قال ابن عقيل إذا قلنا بالأجزاء أو من اليد
 ولو وضع يده مبلولة على رأسه ولم يمرها عليه أو وضع عليه خرقة
 مبلولة أو بلها على رأسه لم يحرمه في أصح الوجهين ولو كان على رأسه
 خضاب فمسح عليه لم يحرمه نص عليه وفي استحباب مسح الرأس وأخذ
 ماء جديد للأذن مسح العنق وروايتان ومسح الرأس فرض **فصل**
 ثم يغسل رجله ثلاثاً مع الكعبين ويخلل أصابع رجله بخصر يده
 اليسرى يداً بخصر رجله اليمنى من باطنها ويحتم بخصر اليسرى
 ويستحب تخليل أصابع يديه في أصح الروايتين وإن كان تحت أظفاره ومسح
 بين وصول الماء إلى ما تحتها ففي صحته طهارته وجهاً ويستحب
 البدء بغسل اليمنى من اليدين والرجلين وغسل الرجلين فرض
فصل وبحسب ترتيب الوضوء على ما ذكر الله تبارك وتعالى في
 أصح الروايتين فإن كثر غسل أعضائه دفعة واحدة لم يصح ولو انغمس
 في ماء كثير راكداً بحيث يرفع الحدث لم يرفع حتى يخرج من الماء براعي
 الترتيب نص عليه وفيه وجه من كشيء الماء قدر أسع الترتيب
 أن يرفع حدثه وإن لم يخرج من الماء وإن كان الماء جارياً فأذا تم عليه أربع
 جريبات ارتفع حدثه ويستحب الترتيب عن الجنب إذا اغتسل لها ولو خرج

تكرار

ما غسل المني وقلنا بوجوب الوضوء فمقتضى اعتبار الترتيب جهان
 والمواضع شرط لصحة الوضوء في روايه وهي أن لا يوجر غسل عضو حتى
 يجف الذي قبله في عدل الزمان من غير اشتغال بتكرار أو إشباع أو إزالة
 مثل ونحوه وإن كان لازماً ونحوه لا يعود إلى الطهارة بطل وإن كان لو سوسه
 أو زال نجاسته فوجهان وإن كان لغز الماء والاشتغال بتحصيله فعنه
 يبطل وعنه مني كان في علاج الوضوء فلا باس وهو هل الاعتبار بحفاف
 ما عليه العضو المغسول أو باي عضو كان فيه وجهان وعنه لا اعتبار
 بالحفاف بل بطول الفصل عادة وعفا عنه المواضع غير واجبه ولا
 الترتيب والمواضع بالحمل والسيان وقال بعض أصحابنا سقط
 الوضوء بالعدو **فصل** فإذا فرغ من وضوءه استحبابه رفع يديه
 إلى السماء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
 أن محمداً عبده ورسوله وأفضل في نشف أعضاءه ولا كراهة
 وعنه كره وفي كراهة نفض اليد بالماء وجهان ولو وضأه غيره ولا
 عدو كره وأجزاء على الأصح وعنه لا يحرمه وإن كان عدو فلا باس ولا بد من
 فيه الكون المنفوض لا يحرمه الحوانة على الطهارة وينفق عن عمد وفيه
 وجه عن ساره وعنه كره ويجوز في طهارة المحل غسله واحد والذات
 أصل وتكره الزاوية عليها قال القسبي ولا تحرم فإن شك في عدد

وتركه أفضل